جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا

التطور السياسي للسلطات والمؤسسات في مصر
(دراسة مقارنة بين العصرين الإسلامى والحديث)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

مقدمة من الباحث

السيد فتحى محمد مبارك

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة

الأستاذ الدكتور/ محمد علي محجوب — **رئيسا**

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة عين شمس

ووزير الأوقاف الأسبق

الأستاذ الدكتور/ طه عوض غازي — **مشرفا وعضوا**

أستاذ فلسفة القانون وعميد كلية الحقوق جامعة عين شمس الأسبق

وعضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي

الأستاذ الدكتور/ عبد الهادي فوزي العوضي — **مشرفا وعضوا**

أستاذ القانون المدنى وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ أحمد علي ديهوم — **عضوا**

أستاذ فلسفة القانون ومدير مركز التحكيم بكلية الحقوق جامعة عين شمس

2022

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِى الْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ (1).

صدق الله العظيم

---

(1) سورة آل عمران – آية 26

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلي

والدتى

والدي

أخواتى

زوجتى

بناتى

سما & هنا & جنى

أسال الله تعالي أن يحفظهم جميعا.

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه علي ما وهبنى من توفيق كان السبب في ظهور هذه الرسالة إلي النور والصلاة والسلام علي النبي الأعظم محمد صلي الله عليه وسلم .. وبعد ..

فإن سطور هذه الرسالة المتواضعة قد أشرف عليها أستاذ فاضل حسن الخلق يحترمه الجميع ذو علم غزير لم يبخل عنا بوقته الثمين وقدم لنا النصح السديد والتوجيه والعون طيلة فترة إعداد الرسالة داخل أروقة العلم وما سألناه عن شئ إلا أجابنا بإفاضة وسعة صدر وما رأينا منه إلا الأدب الجم ورحابة الصدر وسعة الأفق ونقاء السريرة ، تعلقت به قلوب الأجيال ممن تتلمذوا علي يديه ، أسال الله تعالي أن يرحم **أستاذنا الدكتور/ محمود السقا** رحمة واسعة فقد كان أستاذا متواضعا ومعلما مفوها وفيلسوفا حكيما ، رحل عن عالمنا ، وتبقي ذكراه خالدة.

كما أبدي إعتزازي بأن يكون رئيس لجنة الحكم والمناقشة علي هذه الرسالة العالم الجليل معالي وزير الأوقاف الأسبق **أستاذنا الدكتور/ محمد علي محجوب** أسال الله تعالي أن يمتعه بدوام الصحة والعافية وأن يجعل عمله في ميزان حسناته.

كما يطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلي العالم الجليل عميد كلية الحقوق جامعة عين شمس الأسبق وعضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي **أستاذنا الدكتور/ طه عوض غازى** لتفضله بالموافقة علي قبول نقل الإشراف إلي سيادته رغم مسئولياته الكبيرة والذى شملنا برعايته ونصائحه وذخائر علمه والتى كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل فلسيادته جزيل الشكر وعظيم الامتنان وأسال الله تعالي أن ينعم عليه وعلي آل بيته بموفور الصحة والعافية وأن يتقبل عمله وينفع الأمة بعلمه.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلي العالم الجليل عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة **أستاذنا الدكتور/ عبدالهادي فوزي العوضي** لتفضله بالمشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها مما أضفي عليها تشريفا كبيرا فلسيادته جزيل الشكر وعظيم الامتنان وأسال الله تعالي أن يجزيه عنى وعن زملائي الباحثين خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر العميق إلي العالم الجليل مدير مركز التحكيم ومدير شعبة اللغة الإنجليزية بكلية الحقوق جامعة عين شمس **أستاذنا الدكتور/ أحمد علي ديهوم** لتفضله بالمشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها فلسيادته جزيل الشكر وعظيم الامتنان وأسال الله تعالي أن يجعله ذخرا للعلم ومنارة للهدي وأن يتقبل عمله وينفع الأمة بعلمه.

مقدمة

تمهيد

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله:

وبعد ..

فإن السلطة التشريعية هي مركز من مراكز الثقل الأساسية لأي نظام سياسي فهي مؤشر علي طبيعة نظام الحكم في الدولة ودلالة رئيسية علي القيم الموجودة داخل منظومة الحكم (1) وتعد المجالس التشريعية هي المكون الرئيسي للسلطة التشريعية التى هى إحدى السلطات الثلاث في الدولة الحديثة التى تتخذ من النظام الدستوري أساسا لها (2) ويعد العمل التشريعي من مظاهر سيادة الدولة ، وقد أصبحت المجالس التشريعية محط أنظار الشعوب بوصفها المعبرة عن إرادتهم وآمالهم من خلال سنها للقوانين التى ترعي مصالحهم وتحافظ علي حقوقهم مما زاد من تعاظم دور هذه المجالس في حياة الشعوب .(3)

---

(1) د/ ياسمينة بن عريبي – دور السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة "نموذج تونس" – مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية "تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية" – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر – 2016 – بحث منشور على موقع noor-book – أخر زيارة بتاريخ 2022/2/22 – ص أ

(2) د/ أحمد فتحى سرور – منهج الإصلاح الدستوري – دار النهضة العربية – القاهرة – 2006 – ص5 ومابعدها

(3) د/ عيد أحمد الحسبان – قرينة الدستورية كأساس لعمل القاضي الدستوري – مجلة الشريعة والقانون – مجلة علمية محكمة تصدر كل ثلاثة أشهر – كلية الحقوق جامعة الإمارات العربية المتحدة – السنة الخامسة والعشرون – العدد الثامن والأربعون – 2011 – ص168

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمه وتقسيم	6
الباب الأول: التطور السياسي للسلطات والمؤسسات في العصر الإسلامى	
الفصل الأول: التطور السياسي لنظام الحكم الإسلامى	
المبحث الأول: شكل الدولة في العصر الإسلامى	17
المطلب الأول: الإسلام دين فحسب أم دين ودولة	18
المطلب الثانى: الدولة في الإسلام مدنية أم دينية	23
المطلب الثالث: شكل الدولة في مصر بعد الفتح الإسلامى	32
المطلب الرابع: شكل الدولة في مصر بعد تبعيتها لتركيا	45
المبحث الثانى: تشكيل الحكومة في العصر الإسلامى	59
المطلب الأول: مؤسسة الولاية	59
المطلب الثانى: مؤسسة الوزارة	64
المطلب الثالث: مؤسسة الشرطة	74
المطلب الرابع: مؤسسة القضاء	90
المطلب الخامس: أجهزة الحكم المعاونة	123

الفصل الثانى: التشريع في نظام الحكم الإسلامى

المبحث الأول: مبدأ السيادة في الفقه الإسلامى 137

المطلب الأول: فكرة الإجتهاد 137

الفرع الأول: تعريف الإجتهاد ونشأته 138

الفرع الثانى: تطور الإجتهاد 144

الفرع الثالث: مظاهر الإجتهاد 154

الفرع الرابع: أركان الإجتهاد 156

الفرع الخامس: شروط الإجتهاد 157

الفرع السادس: الفرق بين الإجتهاد والقياس 166

الفرع السابع: المهام التشريعية للخليفة 169

المطلب الثانى: فكرة الحاكمية 170

الفرع الأول: مفهوم الحاكمية والآراء الفقهية فيها 170

الفرع الثانى: آراء العلماء المعاصرين في الحاكمية 173

المطلب الثالث: فكرة إستقلال السلطة التشريعية 177

الفرع الأول: إندماج السلطة القضائية في السلطة التنفيذية 177

الفرع الثانى: إنفصال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية 180

المبحث الثانى: مبدأ الشوري في الفقه الإسلامى 183

المطلب الأول: مبدأ الشوري 183

الفرع الأول: مفهوم الشوري وفوائدها وآراء العلماء فيها 183

الفرع الثانى: حكم الشوري 196

الفرع الثالث: مدى إلتزام الحاكم بنتيجة الشوري 200

الفرع الرابع: طريقة ممارسة الشوري 203

الفرع الخامس: موقف الشوري من المرأة والأحزاب السياسية والإنتخابات 205

المطلب الثانى: فكرة الديمقراطية 211

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية ونقدها 211

الفرع الثانى: ركائز الديمقراطية 218

الفرع الثالث: أنواع الديمقراطية 226

الفرع الرابع: عيوب الديمقراطية المعاصرة 230

الفرع الخامس: عمليات التحول الديمقراطي 232

المطلب الثالث: الفرق بين الشوري والديمقراطية 234

الفرع الأول: العلاقة بين الشوري والديمقراطية 234

الفرع الثانى: أوجه الإتفاق والإختلاف بين الشوري والديمقراطية 236

الباب الثانى: التطور السياسي للسلطات والمؤسسات في العصر الحديث

الفصل الأول: التطور السياسي لنظام الحكم الحديث

المبحث الأول: شكل الدولة في العصر الحديث 250

المطلب الأول: شكل الدولة في عهد محمد علي 251

المطلب الثانى: شكل الدولة في عهد أسرة محمد علي 263

المبحث الثانى: تشكيل الحكومة في العصر الحديث 288

المطلب الأول: مؤسسة الوزارة 288

المطلب الثانى: مؤسسة الشرطة 298

الفرع الأول: قطاع أمن المنافذ 299

الفرع الثانى: قطاع الأمن الإقتصادي 303

المطلب الثالث: مؤسسة القضاء 405

الفصل الثانى: التشريع في نظام الحكم الحديث

المبحث الأول: أنواع التشريعات في العصر الحديث 316

المطلب الأول: أنواع التشريعات في عهد محمد علي 316

المطلب الثانى: أنواع التشريعات في عهد أسرة محمد علي 320

المبحث الثانى: تشكيل البرلمان في العصر الحديث 327

المطلب الأول: تشكيل البرلمان في عهد محمد علي 327

الفرع الأول: مجلس المشورة 328

الفرع الثانى: المجلس العالي 328

الفرع الثالث: المجلس الخصوصي 330

الفرع الرابع: المجلس العمومى 330

المطلب الثانى: تشكيل البرلمان في عهد أسرة محمد علي 332

الفرع الأول: مجلس شوري النواب 332

الفرع الثانى: مجلس شوري القوانين 335

الفرع الثالث: الجمعية التشريعية 338

الفرع الرابع: مجلس الشيوخ 340

الفرع الخامس: مجلس النواب 342

المبحث الثالث: النظام البرلمانى في العصر الحديث 344

المطلب الأول: عناصر النظام البرلمانى 344

الفرع الأول: رئيس الدولة 344

الفرع الثانى: الوزارة 351

الفرع الثالث: البرلمان 356

المطلب الثانى: أسس النظام البرلمانى 360

الفرع الأول: التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية 360

الفرع الثانى: التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية 361

الفرع الثالث: الرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية 362

المطلب الثالث: مظاهر النظام البرلمانى 363

الفرع الأول: الأحزاب السياسية 363

الفرع الثانى: الفصل بين السلطات 376

المبحث الرابع: الرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية 391

المطلب الأول: رقابة السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية 391

الفرع الأول: حق دعوة البرلمان للإنعقاد 392

الفرع الثانى: حق تأجيل إنعقاد البرلمان 393

الفرع الثالث: حق حل البرلمان 395

المطلب الثانى: رقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية 397

الفرع الأول: حق السؤال 397

الفرع الثانى: حق طلب الإحاطة 399

الفرع الثالث: حق الإدلاء ببيان عاجل 399

الفرع الرابع: حق طرح موضوع عام للمناقشة 400
الفرع الخامس: حق طلب إجراء تحقيق 401
الفرع السادس: حق الإستجواب 402
الفرع السابع: حق سحب الثقة من الحكومة (المسئولية الوزارية) 405

خاتمة عامة 410
قائمة المراجع 424
فهرس 477

مستخلص الرسالة

إن التطور السياسي للسلطات والمؤسسات في مصر قد مر بعدة مراحل ، أن الدولة في الإسلام لم تكن دولة مدنية ولم تكن كذلك دولة دينية بل كانت دولة مدنية ذات مرجعية دينية: وكانت الخلافة الإسلامية فيها قائمة علي وحدة العالم الإسلامى وقائمة علي الشوري والعدل والمساواة ، فلم يتضمن الكتاب أو السنة تنظيما تفصيليا لنظام الحكم واقتصر الأمر على بعض المبادئ العامة حول أسس الحكم ومنها الشورى والعدل والمساواة .

لذا كان موضوع نظام الحكم من الموضوعات الإجتهادية التى إختلف الرأى بشأنها من زمان إلى زمان ومن مذهب إلى مذهب ، وقد بنى العلماء نظرياتهم في الخلافة على ما ورد في الكتاب والسنة من مبادئ وما جري عليه العمل في عهد الخلفاء الراشدين .

لذا فإن السلطة التشريعية هي مركز من مراكز الثقل الأساسية لأي نظام سياسي فهي مؤشر علي طبيعة نظام الحكم في الدولة ودلالة رئيسية علي القيم الموجودة داخل منظومة الحكم ، وتعد المجالس التشريعية هي المكون الرئيسي للسلطة التشريعية التى هى إحدى السلطات الثلاث في الدولة الحديثة التى تتخذ من النظام الدستوري أساسا لها، ويعد العمل التشريعي من مظاهر سيادة الدولة .

الكلمات الدالة:

- التطور السياسى – دولة مدنية -العدل والمساواة- نظام الحكم – نظام سياسى – السلطة الدينية – التشريع – الدولة الدينية.

Abstract

The political development of the authorities and institutions in Egypt has gone through several stages. The state in Islam was not a civil state, nor was it a religious state. Rather, it was a civil state with a religious reference. The Book or the Sunnah provides a detailed organization of the system of government, and the matter is limited to some general principles about the foundations of governance, including shura, justice and equality.

Therefore, the issue of the system of governance was one of the issues of jurisprudence on which the opinion differed from time to time and from one sect to one. The scholars built their theories of the caliphate on the principles mentioned in the Book and the Sunnah and what was done in the era of the Rightly-Guided Caliphs.

Therefore, the legislative authority is one of the main centers of gravity for any political system. It is an indicator of the nature of the system of government in the state and a major indication of the values that exist within the system of governance. The legislative councils are the main component of the legislative authority, which is one of the three authorities in the modern state that is taken from the system. Constitutional basis for it, and legislative work is one of the manifestations of state sovereignty.

Key words:

- Political development - a civil state - justice and equality - the system of government - a political system - the legislative authority - legislation - the religious state